أثار الهجرة الغير شرعية للافارقة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري

The effects of illegal immigration of Africans on Algeria's economic and social security

د. لزهر بوراضي*	د. محمد بوعليت
University of Algiers 3	جامعة عمار ثليجي الأغواط
lazhar.bouradi@gmail.com	mouhamedboualit@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/02/23 تاريخ القبول: 2021/05/30

الملخص:

تعمل هذه الدراسة على البحث حول انعكاسات الهجرة غير الشرعية للأفارقة على مناطق العبور من خلال التعرض إلى أسبابها وأثارها على الجزائر التي تحولت في السنوات الأخيرة من مركز عبور إلى مركز استقرار لهم وما تحمله من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية عليها، والتحديات التي تفرضها هذه الظاهرة التي تتزايد كل يوم وتتعقد معها أثارها من خلال إيجاد آليات لمواجهتها من خلال النصوص القانونية التي تمنع الهجرة غير شرعية ويعاقب عليها القانون الجزائري بشكل واضح وصريح فالظاهرة تشكل عبئ على المجتمع وعلى الدولة من حيث اندماجهم واستقرارهم في المجتمع بشكل منظم رغم توفير الظروف إلا أنه يجود خلل كون الظاهرة في تزايد نظرا للظروف الموجودة في بلدانهم والجزائر بوابة لهم للعبور نحو أروبا تحديا أو الاستقرار بالجزائر وهذا شكل مشكلة من عدة جوانب .

الكلمات المفتاحية: الهجرة الإفريقية؛ المهاجر الإفريقي؛ مراكز العبور؛ التجريم القانوي الجزائري؛

Abstract

The present study aims to reveal the effects of illegal immigration of Africans on transit areas through the exposure of its causes and effects on Algeria, which in recent years has turned from a transit center to a stability for them and the social, economic and security repercussions, and the challenges that this phenomenon is posing are increasing every day and has complicated the effects left at all levels, forcing Algeria to find out mechanisms to confront it legally, through the texts that prohibit illegal immigration and which are punishable by the Algerian law in a clear and explicit way or those related to the security treatment, but it was unable to stop it, as this phenomenon has become a burden on the society and the state in terms of the integration and stability of illegal immigrants in society in an unorganized manner, and is constantly increasing due to the economic, social and security

*المؤلف المرسل: د. لزهر بوراضي، البريد الإلكتروني lazhar.bouradi@gmail.com

conditions in their countries, and the consideration of Algeria as a gateway for them to cross over to, or settle in, this led to the emergence of problems with multiple faces and dimensions.
Key Words: African Immigration, African Migrant, Transit Centers; Organized crime

تقديم:

في ظل العولمة وتداعياتها اليوم وصلت الهجرة إلى مستويات كبيرة ولم تختلف أسبابها على مدى عقود من الزمن، وظلت ظاهرة الهجرة على امتداد التاريخ الإنساني تستجيب لتطلعات الأفراد نحو تطوير حياتهم وتغيير ظروفهم لحياة أفضل، كما كانت دائما لأسباب السياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية أيضامن بين أكثر المسببات في انتقال الأفراد من منطقة توتر إلى منطقة استقرار مهما كان نوعه.

وإن تعددت أسبابها وعواملها فهي تعد إحدى المشاكل التي تواجهها العديد من المجتمعات البشرية وأثرت تأثيرا كبيرا على نسيجها الاجتماعي، من كونها مشكلة شديدة الحساسية تمس جميع شرائح المجتمع الدولي ولا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث، وحتى الأطفال ولم تعد تخص فئة البطالين فقط بل تعدته إلى من يملكون وظائف ومستويات تعليمية عالية.

غير أنها في الوقت الحاضر ما فتئت أن تحولت إلى معضلة كبيرة سواء للدول المصدرة أو المستقبلة لها بتفاوت واضح لكل منهما وذلك من منطلق تداعياتها المختلفة على الطرفين بعدما تحولت من صفتها الشرعية إلى الصفة غير الشرعية لتتحول لما أصبح يعرف بالهجرة غير الشرعية بسبب تضييق قنوات الهجرة النظامية أو القانونية.

ما تفرض تحديات كبيرة على مستوى البلدان المستقبلة أو الطاردة من جهة وعلى بلدان العبور من جهة أخرى بصفة متساوية، فالانعكاسات التي تخلفها فيها تؤثر بشكل مباشر عليها حيث تمثل عدم الاستقرار اجتماعي والأمني فيها وتشكل نزيف بشري للدول التي يهاجر منها.

ففي ظل تدهور أوضاع الاقتصادية والأمنية المتزايدة اليوم في بلدان افريقيا وخصوصا بلدان الساحل وتضييق دولي على الهجرة النظامية لأوروبا خصوصا، بحثا عن الاستقرار والحصول على الحياة الكريمة وتحسين المستوى المعيشي مهما كانت الظروف، يلجأ الكثير من الشباب في تلك الدول لركوب المخاطر ضمن مسارات الهجرة غير الشرعية، وبسبب موقعها الاستراتيجي وجغرافيتها أصبحت الجزائر منطقة عبور للألاف من المهاجرين غير الشرعيين نحو

أوروبا خصوصا بعد تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وانتقلت مع مرور الوقت إلى منطقة استقرار لهؤلاء.

ومع تزايد أعدادهم أصبح هؤلاء المهاجرون يمثلون خطرًا على الجزائر من كل الجوانب، ولتحليل انعكاسات الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر والتحديات التي تواجهها اليوم بتحولها إلى منطقة استقرار لهم سنحاول الإجابة على السؤال التالي:

ما هي انعكاسات الهجرة غير الشرعية للأفارقة على الجزائر باعتبارها منطقة عبور؟ وماهي التحديات التي تقف أمامها لمواجهتها؟

أهمية الموضوع:

عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط تطور غير مسبوق بفعل الأزمات العسكرية والسياسية والاجتماعية التي تشهدها الكثير من الدول الافريقية وبما أن الجزائر منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين الذين تتزايد أعدادهم عاما بعد الآخر، في انتظار عبورهم للضفة الأخرى فإنهم يجدون أنفسهم مضطرين للبقاء فيها حتى تتاح لهم فرصة لركوب أمواج البحر والهجرة نحو أوروبا من جهة، ومن جهة أخرى لجمع ما يكفي من المال لتغطية تكاليف تلك الرحلة. الوضع الذي جعلهم يجدون أنفسهم فيه مضطرين لسلوك سبل غالبا ما تكون غير قانونية لضمان العيش.

وبذلك تحولت الجزائر إلى منطقة استقرار لهم ومع تزايدهم في السنوات الأخيرة أصبحوا يمثلون خطرا حقيقيا خصوصا في الجانب الأمني ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة في تحليل دوافع الهجرة وأثارها المختلفة ومحاولات الجزائر لمواجهتها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

تحليل الأسباب الحقيقية وراء تزايد الهجرة غير الشرعية من افريقيا نحو الجزائر.

تسعى هذه الدراسة إلى ابراز أهم التداعيات التي تخلقها الهجرة غير الشرعية في دول افريقيا نحو الجزائر على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.

كشف وتحليل أهم الخلفيات الحقيقية التي تدفع الأفراد إلى اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية من جهة، ومن جهة أخرى محاولة إظهار النتائج المترتبة عن تزايد معدلات هذا النوع من الهجرة من دول افريقية مجاورة للجزائر.

محاولة تقديم وصياغة رؤى كفيلة بمعالجة هذه الظاهرة والسعي للحد من تفاقمها دون الاخلال بالمواثيق والاتفاقيات القائمة بين الدول بشأن ملف الهجرة غير الشرعية.

محاولة تقديم تصور علمي سوسيولوجي وسوسيو–اقتصادي لبعض الجوانب الناتجة عن الانتشار المطرد للهجرة غير الشرعية من الدول الافريقية المجاورة للجزائر.

محاور الدراسة:

إن الآثار التي تسببها الهجرة الشرعية من أخطر القضايا، وسيتم التطرق للموضوع من خلال:

–المحور الأول: تحليل دوافع الهجرة غير شرعية.

- المحور الثاني: الهجرة الغير الشرعية في افريقيا.
- المحور الثالث: تداعيات وتحديات الجزائر في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

المحور الأول: تحليل دوافع الهجرة غير الشرعية:

1–تطورالهجرة غير الشرعية:

الهجرة ظاهرة اجتماعية طبيعية وهي تعني تغير دائم من مكان الإقامة إلى مكان آخر من أجل الاستقرار. (الصقور، 2009، صفحة 25) فالهجرة هي انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الارسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول (الغزالي، 2015، صفحة 26) يبحث من خلالها الفرد عن الاستقرار والحياة الكريمة مقارنة بما يعيشه في مجتمعه.

وتختلف أنواع الهجرة باختلاف الدافع إليها وبما أننا نستعرض في هذه الدراسة الهجرة الغير الشرعية فإنه سيتم التركيز على هذا النوع، فالبحث عن تحسين جودة الحياة في ظل الظروف الصعبة من فقر وتهميش والظروف السياسية والأمنية تشكل في مجموعها دافعا قويا وأساسيا لاتخاذ قرار الهجرة اليوم حتى وإن كانت بطرق غير نظامية.

لهذا فالهجرة غير الشرعية تتم وفق إطار غير قانوني في تنظيم ودخول المهاجرين الأجانب إلى الإقليم، وهي أيضا كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون (Maurice، 2001، صفحة 17)نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة. (الأصغر، 2014، صفحة 10) عن طريق التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بطريقة غير قانونية وتعرف بالإقامة غير الشرعية. (رمضان، 2009،، صفحة 2) أما المهاجر غير الشرعي فيعرف على أنه الوافد

والنازح الذي ترك المكان أي هاجر إلى مكان أخر بصفة غير قانونية. (شكري، 2006، صفحة 2)

ما يعني خروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة أو من منفذ شرعي باستخدام أوراق مزورة، أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها سواء كان الوافد قادما من بلده أو من دولة أخرى وسواء من منفذ شرعي ووصل الى منفذ شرعي أو خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواء قاصدا الإقامة المستمرة او المؤقتة فمناط التأثير هنا هو وجوده على أراضيها دون موافقة مسبقة. (خضر، 2003، صفحة 31)

ترتبط الظاهرة المعاصرة للهجرة العابرة بطرق مختلفة بزيادة الحواجز أمام الهجرة الدولية. وتضييق الهجرة النظامية فزيادة تدابير الرقابة الصارمة على الهجرة المرتبطة بعدم وجود قنوات الهجرة القانونية للأغراض المهنية، ولم شمل الأسرة، والتدريب، والأسباب الإنسانية، قلصت المسارات القانونية للهجرة وبشكل متزايد من إمكانيات تنقل المهاجرين المحتملين، وفي كثير من الحالات، تجبرهم على اللجوء إلى القنوات غير المشروعة والكثير من المهاجريين غير الشرعيين يستقرون في البلاد المهاجر إليها سواء بصفة الشرعية أو غير الشرعية. (رضوان، 2006، صفحة 92)

وتشير تقارير الهجرة أن عدد المهاجرين الدوليين بلغ 272 مليون مهاجر سنة 2019 يمثل الذكر فيهم نسبة 52% و74% منهم في سن العمل (الدولي، 2020) أي أن الشباب هم من أكثر الفئات تأثرا بالظاهرة. وقد بلغ عدد المهاجرين السريين وطالبي اللجوء 123920 ألفاً، حسب أحدث الإحصاءات التي نشرتها المنظمة الدولية للهجرة حول سنة 2019. وتراجعت أعداد الوافدين منذ 2016 فمن أكثر من مليون عام 2015 إلى 390456 في 2016 إلى 186788 في 2017 إلى 144282 في عام 2018. (ثقافة والمجتمع، 2020) هؤلاء المهاجرون كثيرا ما يعتمدون على شبكات الجريمة المنظمة للتحرك سرا في عمليات قد تكون مخالفة لأي نوع من أنواع الأنظمة وهذا يترتب عليهم تكاليف باهظة ويعرضهم لمخاطر سلوكيات المهربين العاملين في الاتجار بالأشخاص والتعرض لسوء معاملة أثناء الرحلة، ما يتسبب في انتهاك حقوقهم وفي مقابل لا يمكنهم تقديم شكوى ضدهم بسبب أسلوب دخولهم غير الشرعي.

وإن كانت الأسباب التي تدفع المهاجرين إلى الهجرة متعددة ومتداخلة في كثير من الأحيان فبالإضافة إلى الاضطهاد والنزاع، تشمل دوافع الهجرة الفقر والتمييز وعدم القدرة على ممارسة الحقوق، لا سيما التعليم والصحة، وعدم الوصول إلى العمل اللائق، والعنف، وعدم المساواة بين الجنسين، ومجموعة واسعة من عواقب تغير المناخ والبيئة. الانحطاط، وكذلك الانفصال عن الأسرة.ما حولها إلى معضلة سواء بالنسبة للدول المصدرة أو الدول المستقبلة وذلك من منطلق تداعياتها وانعكاساتها المختلفة على الطرفين، فهذا التعقيد الذي تتسم به هذه الظاهرة جعلها تتصف بالعنف تجاه المجتمع أو الدولة المستقبلة حيث بات الهجرة غير الشرعية تهدد استقرار هذه المجتمعات خصوصا عدم الاستقرار الاجتماعي والفلتان الأمني.

وهي اليوم تمثلمصدر قلق كبير للقادة السياسيين، نظرًا لحجمها وتأثيرها على بلدان العبور والبلدان المضيفة لما ما تسببه من مشاكل اجتماعية وسياسية وأمنية كما أنها تشكل تهديدا وخطرا على الاستقرار والتماسك الاجتماعي وهوية المجتمعات المضيفة فأصبحت مصدر قلق لبلدان المقصد والمجتمع الدولي، إن الهجرة غير الشرعية أصبحت اليوم مسألة أمنية وسياسية لها بعد إقليمي ودولي عابر للحدود تتحكم فيه عدة متغيرات تاريخية واقتصادية وسياسية وهذا الجانب خلق عدة نقاشات على مستوى الخبراء الأمنيين في مختلف الحكومات المعنية بما فيها الاتحاد الأوربي الذي يستقبل أعداد كبيرة من المهاجرين مع زيادة النزاعات في كثير من الدول، فلم يعد البعد الاقتصادي والاجتماعي هو الدافع الأساسي والوحيد للهجرة بل أصبح البعد السياسي والأمني والثقافي والحريات الفردية أيضا من بين الأسباب التي تدفع المهاجرين إلى الركوب أمواج الخطر بحثا عن حياة أمن وأفضل.

2-أسباب الهجرة غير الشرعية:

تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية بسبب تعدد رغبات الهجرة ومن ثم تعذر على الباحثين الالمام بها وحصر أسبابها في مجال واحد محدد ومن هنا يمكن الاستشهاد بنظرية عوامل الجذب وعوامل الطرد والتي تعتبر من أكثر النظريات شيوعا في تحليل الأسباب التي تدفع بالأفراد الى الهجرة, وتقوم النظرية على أن الناس تهاجر بسبب وجود عوامل طاردة من وطنهم الأصلي، وأن هناك عوامل جاذبة لهم في البلد المهاجر إليه ولقد قام "**رافينستاين** "عام 1885 بتحليل بيانات الهجرة في انجلترا وويلز فاستنتج أن عوامل الجذب عادة ما تكون أكثر أهمية من عوامل الطرد

في تحديد قرار الهجرة إذ أن الرغبة في تحسين المستوى المادي للفرد تكون أقوى من الرغبة في الهروب من وضع سيئ في الموطن الأصلي للمهاجر.

يلعب العامل الاقتصادي والسياسي دورا مزدوجا باعتبارهما أهم عاملين في عوامل الجذب والطرد التي تؤثر على تزايد أعداد المهاجرين وجعلهم يغامرون بحياتهم في ظل التضييق المستمر على الهجرة القانونية، فالوضع الاقتصادي في دول العالم يلعب دورا مهما في جذب للمهاجرين مهما كانت وضعيتهم(قانونية أو غير قانونية) فتحقيق معدلات تنمية عالية واستقرار في معدلات النمو الاقتصادي يعمل على زيادة الوظائف ورفع الأجور والمستوى المعيشي في تلك البلدان، ما يحدث تباين واضح بين تلك البلدان المستقبلة والمصدرة للمهاجرين التي تشهد في الغالب تذبذبا واضحا في التنمية وفي الغالب افتقارها لمتطلباتها من عمل وصحة وانخفاض المستوى المعيشي وهو ما يعكس حالة الفقر والبؤس الذي يعيشه هؤلاء. وتتمثل أهم العوامل الاقتصادية الجاذبة في:

- ارتفاع أجور العمال في البلدان المهاجر إليها.
- تحسن المستوى المعيشي في الدول الجاذبة.
- وجود خدمات اجتماعية وصحية في الدول المهاجر إليها.
- الرغبة في الشعور بالحرية.

وتظل الفجوة التنمية بين الدول الجاذبة والطاردة هي العامل الأساسي في تزايد عدد المهاجرين سنويا من خلال دفعهم نحو البحث عن حياة أفضل تتحقق فيها أحلامهم. حيث أن المجتمعات التي تتعثر التنمية فيها، تكون في الغالب دولا مصدرة للهجرة، بينما الدول التي تشهد تقدما في مجال التنمية تكون دولا مستقبلة للهجرة غير الشرعية.

أما فيما يتعلق بالجانب السياسي فهو أيضا يعتبر عامل مزدوج من حيث الجذب والطرد بحيث يساعد تدني وتراجع الأوضاع السياسية من خلال غياب الاستقرار السياسي في العديد من الدول الافريقية خاصة دول الساحل والصحراء إلى ظهور الهجرة غير الشرعية بين أفرادها، ويظهر ذلك التدني والتراجع في عدة أشكال منها غياب الديموقراطية والحرية في تلك البلدان وعدم انتهاج سياسات تختص بالإصلاحات أو برسم خطط من أجل تنمية البلاد بالإضافة إلى عدم وجود الثقة الكافية بين الشعوب والأنظمة السياسية في البلدان الافريقية بسبب تغلغل الفساد في تسيير الدولة والمجتمع، بالإضافة إلى الحروب والنزاعات المسلحة وما يترتب عنها من ترهيب

المدنيين وترويعهم من خلال الجرائم المرتكبة في حقهم، كل هذه العوامل مجتمعة دفعت الى الهجرة بأية طريقة ممكنة.وفي مقابل تظهر الدول المتقدمة كدول استقرار أمني وسياسي من جهة ودول تحترم حقوق الانسان من جهة أخرى فتعمل كآلية جذب للمهاجرين من تلك البلدان التي لا تعرف الاستقرار السياسي والأمني.

كما تبقى بعض الأسباب وإن كان تأثيرها أقل حدة من العاملين الأساسين وهو صورة نجاح المغتربين في دول المتقدمة وأثار الرخاء الذين يعيشون فيه من خلال استعراضهم لنجاح تجاربهم بشكل محفز لغيرهم ما يرسم صورة نمطية لديهم عن النجاح والوصول إلى مراتب عليا وتولد الرغبة في الهجرة مهما كانت نتائجها وطرقها.

المحور الثاني: الهجرة الغير الشرعية في افريقيا:

1-أسباب الهجرة غير الشرعية في افريقيا:

عرفت ظاهرة الهجرة عموما وغير الشرعية خصوصا خلال السنوات الأخيرة في منطقة افريقيا أيضا تطورًا غير مسبوق بفعل تزايد الأزمات العسكرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الكثير من هذه الدولِ، لذلك أعتبر تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية كنتيجة طبيعية لحالة المنع وغلق الأبواب أمام الهجرات الشرعية. (المرجان، 2005، صفحة ص)

فإفريقيا تمثل طريق عبور إذ توجد بها عدة ممرات مهمة للهجرة نحو أوروبا وانطلاقا منها يرتبط الكثير منها بالقرب الجغرافي والروابط التاريخية ويعكس ذلك جزء منه الروابط التي نشأت ما بعد الاستعمار والقرب الجغرافي، وتعتبر دول شمال افريقيا من أكثر المناطق جذبا للكثير من المهاجرين غير الشرعيين من أصول افريقية حيث تمثل كل من النيجر مالي وتشاد والسنغال من أهم الدول المصدرة للمهاجرين غير شرعيين الذين يمرون عبر الجزائر والمغرب وصولا إلى اسبانيا بسبب النزاعات في مالي وإلى حد أقل في الكوت ديفوار ويمثل المهاجرون القادمون من دول الساحل والصحراء أكبر نسبة من المهاجرين في هذه الدول وذلك بسبب قربها من الدول الأوروبية المتقدمة خصوصا فرنسا واسبانيا، وفي الحقيقة هي الوجهة المستهدفة بالدرجة الأولى ما يجعل منها محطات عبور في انتظار أن تسمح الظروف بالهجرة إلى الضفة الأخرى من المتوسط. كما تسببت النزاعات السابقة في تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية كونغو ديمقراطية بنزوح عدد كبير من السكان على البلدان المجاورة (المتحدة، 2015، صفحة 19).

ومما لا شك فيه أن مجرد وجود العوامل الطاردة في الموطن الأصلي ستدفع بالفرد إلى الهجرة لعلمه بوجود فرص أفضل له في مكان آخر ليتحول هذ الأخير إلى وجهته للهجرة،وتختلف أسباب الهجرة من فئة إلى أخرى فمنها ما يكون نتيجة الحروب والصراعات والنزاعات والتدخل الأجنبي والنسبة الأكبر منهم نتيجة الحروب والصراعات والنزاعات التي تشهدها المنطقة الذي نتج عنه عدم استقرار سياسي ناتج عن الثورات والنزاعات العرقية والدينية من جهة ومن جهة أخرى راجع إلى التدخل الأجنبي في تلك المنطقة.

كما أن الجذور التاريخية أيضا تلعب دورا فيها فالمشكلة الاستعمارية التي تركت إفريقيا في التخلف دون وجود تنمية ونهب خيراتها وتركها تعيش في الفقر تسبب في تدهور الأوضاع في كافة جوانب الحياة للمواطن الافريقي، وبالتالي يحاولون الذهاب إلى أوروبا ما يجعلهم يغامرون بحياتهم من أجل الاستقرار والأمن والعيش الكريم والهروب من الفقر والنزاعات التي خلفتها الدول التي كانت مستعمرة ومازالت تأخذ في خيراتهم.

إذا كانت الحروب والاضطهاد والفقر متغيرات تصلح لمقاربة ظاهرة الهجرة السرية من زاوية صحيحة، فإنه في المقابل لا يمكن التغاضي والإغفال عن عامل مهم يدفع ملايين البشر من الهرب من مناطقهم حتى في حالات الاستقرار السياسي، ونعني به العامل البيئي. على هذا الأساس، تؤكد العديد من الدراسات الجغرافية على أن منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، شهدت ولفترات متتالية أزمات بيئية حادة، بسبب سوء المناخ في هذه المنطقة، والذي أنتج ظاهرة التصحر التي أثرت على مناطق واسعة في منطقة الشريط الصحراوي للساحل. (شاكر، 2016، صفحة 17)

أضف إلى ذلك هروبهم من الثقافة التقليدية والبحث أكثر عن الحرية والديموقراطية والتخلص من القيم التقليدية التي فرضها المجتمع، كل هذه الظروف تجعل الفرد يعيش حالة من الاغتراب والذي يعني ابتعاد الفرد عن وجوده النوعي ويغترب عن اخوانه في الإنسانية ويفقد تلقائيته ومرح الحياة ويفقد وجوده الحيوي ولا يشعر بهويته، ومن وجهة نظر أخري أن الاغتراب مربوط بالهوية بحث فيها الشاب عن ذاتيته بين تشتت وتطور الأنا هناك علاقة سلبية عدائية يعيق تطور الأنا من جهة الحرية (خليفة، 2003، صفحة 83)

فعدم القدرة الفرد على التكيف والاندماج في مجتمعه الأم أو المجتمع الأصلي يجعله يعيش نوع من الحالات التي تعطيه الصورة القاتمة وكذا الإحباط وفقدان الأهداف في هذا المجتمع ما

يجعله يصر على المضي قدما في تحقيق أهدافه والوصول للعيش ضمن إطار مجتمع يحقق له ذلك حتى دون حيازة الرخص القانونية اللازمة يعتبر غير شرعي أو سري.

2- الجزائر من منطقة عبور إلى منطقة استقرار:

من الناحية الجغرافية، يستعمل المهاجرون السريون القادمون من منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى كالطرق والوسائل المتاحة، بغية الوصول إلى شمال إفريقيا وأوروبا، فقد أظهرت الدراسات الميدانية حول الظاهرة أن الرحلة عبر الصحراء تمر بعدة مراحل، وتستمر من شهر واحد إلى عدة سنوات؛ فغالبا ما يقيم المهاجرون في مدن محلية أثناء الرحلة، وذلك للعمل وتحصيل بعض الأموال استعداد للمرحلة القادمة وتكون في العادة المناطق المفضلة للراحة الكاميرون، نيجيريا، موريتانيا، ليبيا والجزائر وحين يصل المهاجرون القادمون من وسط وغرب إفريقيا إلى مدينة "اغادير" بالنيجر (شاكر، 2016، صفحة 19)

استقبلت الجزائر سنة 2018 أكثر من 94 ألف مهاجر (الدولي، 2020)، فمع الوقت أخذت مكان ليبيا التي كانت تعد أكبر بلد استقبال للمهاجرين الأفارقة، خصوصا بعد تردي الأوضاع فيها بعد سقوط نظام "القذافي" وامتدت لتمس المناطق المجاورة، فأخذت أبعادا إقليمية لتمس منطقة شمال وغرب إفريقيا، فنتائج الحرب في ليبيا طورت معها طبيعة التهديدات، فمثلت عودة من كان موجودا من الأفارقة في ليبيا، جزءا من الحراك السكاني الإجمالي الذي ميز منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى. (شاكر، 2016، صفحة 15) ما تسبب في حالة عدم استقرار تام في تلك المناطق فعرفت عدة بؤر للتوتر.

ومعظم المهاجرين الذين يأتون إلى الجزائر باعتبارها منطقة عبور يهدفون إلى مواصلة رحلتهم إلى بلدان جنوب أوروبا، وخاصة إلى إسبانيا وإيطاليا، باستخدام وسائل نقل مختلفة غير قانونية وخطيرة، ومن المؤكد أن ما تستقبله الجزائر في اليوم الواحد هو أكبر مما يستقبله كامل الاتحاد الأوروبي، مهاجرو دول جنوب الصحراء الذين يدخلون الأراضي الجزائرية لا ينتقلون عبر البحر من شواطئها إلى أوروبا، كما يعتقد أن نسبة كبيرة منهم تقرّر الإقامة في الجزائر التي تحولت شيئا فشيئا بفضل تنميتها الاقتصادية إلى دولة استقبال بعد أن كانت دولة عبور في السابق. (سيدمو، 2020)

فخلال السنوات الخمس الماضية، شهد عدد المهاجرين غير الشرعيين ارتفاعًا واضحًا ما جعلها مصدر قلق حقيقي للسلطات الجزائريةحيث قدر عددهم بأكثر من 400 ألف مهاجر، فالمشكلة لم تعد تمثل حالة تدفقات هجرة، بل نزوح جماعي للسكان خصوصا بالنسبة لدول الجوار مالي والنيجر، وهكذا أصبحت الجزائر، بمرور الوقت، وجهة مميزة للهجرة، الذين يعبرون أو يستقرون هناك، بعد العثور على عمل سهّله الانتعاش الاقتصادي للبلاد الذي تطلب تجنيدًا للعمالة الأجنبية. (Kerdoun، 2018، صفحة 113)

المحور الثالث: تداعيات وتحديات الجزائر في مواجهة الهجرة غير الشرعية:

تعرف الجزائر في السنوات الأخيرة انتشارا واسعا كبيرا وانتقلت من كونها مصدرا للمهاجرين الى مستقبل لهم وساهم في هذا التحول موقعها الجغرافي واتساع شريطها، كما تسببت الهجرة الغير الشرعية في العديد من المشاكل التي تركت أثرا واضحا سواء من الجانب السياسي والأمني والاجتماعي الثقافي دفعتها تلك الظروف إلى تكثيف التدابير وآليات مواجهة هذه الظاهرة

1- أثار الهجرة غير الشرعية على الجزائر:

تعد الآثار السياسية والأمنية للهجرة غير الشرعية ذات أهمية كبيرة، اذ تلعب دورا في استقرار الجزائر وخاصة إذا كانت دول الجوار غير مستقرة وتعاني نزاعات وخلافات ذات بعد سياسي وأمني التي تعد السبب الرئيسي في زيادة أعداد المهاجرين من خلال نزوح سكان مناطق الصراع نحو مناطق أكثر أمن بكل الطرق الممكنة. ما يحمل معه العديد من المخاطر خصوصا في ظل تزايد مخاطر الإرهاب الدولي وتسلل المسلحين لداخل الوطن، بالإضافة إلى انخراط المهاجرين في شبكات الاتجار بالأسلحة والمخدرات.

فالمهاجرون الذين يغادرون بلادهم بدافع الضرورة وليس بسبب الاختيار هم أكثر عرضة لأن يكونوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان أثناء ذلك من هجرتهم وسيكونون أقل قدرة على اتخاذ الخيارات أو تطوير استراتيجيات الخروج، وبالتالي هم أكثر عرضة للهجرة في ظروف لا تفضي إلى احترام كرامة الإنسان. خلال رحلة الهجرة، درجات مختلفة من الإكراه والموافقة تميز تجربة الهجرة لكل شخص، وهي تجربة غير متكافئة تتقلب مع تقدم الرحلةحيث تشير الدراسات إلى أن معظم المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي سوف يستخدمون، في مرحلة ما من رحلتهم، خدمات جهات فاعلة مختلفة في الاقتصاد غير القانوني، بما في ذلك المهربون. على

سبيل المثال، وفقًا للتقديرات فإن 80% ممن عبروا البحر الأبيض المتوسط مؤخرا بين أفريقيا وأوروبا تم ترتيبهم من قبل المهربين.(NU, 2016)

من جهة أخرى أصبحت شبكات تنظيم الهجرة غير الشرعية من الأعمال التجارية المزدهرة التي تدر أرباحا خيالية وارتباطها في كثير من الأحيان بشبكات إجرامية تتاجر أيضا في المخدرات وانتشرت الجريمة المنظمة لتنظيمات تقوم بتهريبهم من الجنوب نحو الشمال ومن ثم نحو أوروبا. كما أصبح هؤلاء المهاجرون يمثلون ورقة ضغط تستغل من جهات خارجية خصوصا من طرف منظمات حقوق الانسان للضغط على الجزائر خصوصا عند بداية عمليات الترحيل.

أما بالنسبة لتأثير الهجرة على للجانب الاقتصادي فهو لا يقل أهمية عن الجانب الأمني فمن خلال الواقع الذي نشاهده يوميا من خلال تزايد عدد المهاجرين الافارقة، فإنه وفي ظل الاستقرار العام الذي تعرفه البلاد فإن معظمهم يستقرون فيها بسبب توفر الأمن وتضاعف احتمال الحصول على فرص عمل خصوصا في تلك الوظائف التي تعرف نقص كبير في اليد العاملة كالفلاحة والبناء الأمر الذي ينعش هذه القطاعات، لكنهم في الغالب يستقرون في تلك الوظائف لفترة يجمعون من خلالها العملة الصعبة للمغادرة ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها في السوق السوداء الأمر الذي يؤثر على الاقتصاد الوطني بشكل مباشر. (sauvy Alfred ;1987,p160).إضافة إلى التكاليف التي تدفعها الدولة من أجل رعايتهم وتوفير الخدمات الصحية والإقامة الجيدة لهم خصوصا اليوم بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية عليها.

ينظر إلى الهجرة غير الشرعية اليوم على أنها ظاهرة حاملة لمخاطر الاستقرار والتماسك الاجتماعي للبلد المضيف، أي أنه من خلال وجودهم، يمكن للهجرة، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، أن تغير ميزان القوى داخل مجتمع معين إذيمكن أن تغير الهويات الجماعية للأمة في الواقع، فالمهاجرين في العادة يشكلون ويحافظون على الهويات والروابط الأسرية والاقتصادية والثقافية والسياسية خارج الحدود الوطنية، سواء في مجتمعهم الأصلي أو في المجتمع المضيف. (Kerdoun، 2018، صفحة 98)

انطلاقا من هذا فإن وجود المهاجرين في الجزائر كان له أثر إيجابي من حيث التبادل الثقافي والانفتاح على ثقافات أخرى لكن في المقابل تواجد الافارقة في السنوات الأخيرة خلق

مشاكل كبيرة في المجتمع الجزائري، فالعادات التي جاء بها المهاجرين الافارقة أوجدت قيم جديدة وثقافات غريبة التي اعتبرها المجتمع مخالفة لقيمه، ما خلق ضغط اجتماعي نجم عن السلوكيات اليومية للأفارقة انطلاقا من تزايد التسول، والتزوير والتحايل والسحر والشعوذة والتسكع داخل أحياء عشوائية تنعدم فيها الخدمات الضرورية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلات الصحية كانتشار الأمراض المعدية أضف إلى ذاك المخدرات، والدعارة والسرقة .... الخ

إن ارتباط الهجرة غير الشرعية بظواهر أمنية خطيرة على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب والتهريب جعلها تشكل خطرا امنيا يهدد استقرار الدولة حيث يمكن استغلال المهاجرين من قبل جماعات إرهابية أو تنظيمات إجرامية كما انتشرت بينهم أيضا الجرائم الاقتصادية كتبييض الأموال وتزوير العملة.

2- جهود الجزائر في مواجهة الهجرة غير الشرعية عبرها:

تحولت الجزائر إلى واحد من أهم بلدان الاستقبال وذلك بسبب الظروف الجيدة التي يستشعرها المهاجرون فيها من حيث العمل والحصول على الخدمات الأساسية مقارنة بما هو موجود في بلدانهم ما يجعلهم يستقرون فيها ويحاولون الاندماج في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلد حتى وإن كانت وضعيتهم غير قانونية، وبما أن الجزائر هي دولة حديثة العهد بهذه الظاهرة خصوصا فيما يتعلق بطرق تسيير وظروف استقبال المهاجرين خصوصا في ظل تزايد اعدادهم بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في دول الجوار وخوفا من هذا الوضع الذي يمكن ان يؤدي إلى مشاكل تهدد النسيج الاجتماعي أو يمكنه أن يحدث مشاكل أمنية فمن الطبيعي أن تحاول إيجاد التوازن فيما يتعلق باستقبالهم وتنظيمهم ويمكن تحديد جهود الجزائر في مواجهة الظاهرة من الجوانب رئيسية التالية:

1.التكييف القانوني:

أضحت الهجرة الغير شرعية من اهم القضايا المعقدة التي اخذت حيز كبير من اهتمام والجزائر لما باتت تهدد امنها واستقرارها مما دفعها الى الي اعتماد استراتيجية قانونية للتصدي لهذه الظاهرة , من خلال سن نصوص قانونية وتنظيمية جديدة و تحيين النصوص التشريعية القائمة بما يتماشى والتغيرات المرتبطة بالظاهرة كارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة

بغرض التحكم في التدفق الكبير للمهاجرين، قامت الجزائر بموجب القانون 08-11المؤرخ في 25جوان 2008المتعلق بشروط دخول الأجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها، فأعطت صلاحيات واسعة للسلطات المختصة بمراقبة الأجانب ومدة تأشيرات العبور المسموح بها

«الاليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية «العدد 1-2019"

ان محالفة الاحكام الواردة في القانون تستلزم الطرد والترحيل الى جانب عقوبات سالبة للحرية وعقوبات مالية

وعموما فمن بين النصوص القانونية التي تتصدي للهجرة غير شرعية في الجزائر نجد هذين النصين القانونين اللذين يعطيان بالتفصيل العقوبات التي تمس الأفراد سواء مهاجرين او حتي وطنيين واللذين يمثلان بدورهما الركن الشرعي لجريمة الهجرة غير شرعية في القانون الجزائري,- مبدا لا جريمة ولا عقوبة الا بنص - في المواد التالية :

1.المادة 545 من القانون البحري رقم 98- 05 والتي تنص على يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى خمس سنوات وبغرامة مالية من 10000 الى 50000 دج كل شخص يتسرب خلسة الى سفينة بنية القيام برحلة وتطبق نفس العقوبة على أي عضو من الطاقم أو أي موظف يساعد على متن السفينة أو على اليابسة على إركاب أو إنزال راكب خفي أو إخفاء أو أخفاه أو زوده بالمؤونة كما تطبق نفس العقوبة على الاشخاص الذين تنظموا باي شكل لتسهيل الركوب الخفي وتتحمل السفينة التي حدثت على متنها الجنحة مصاريف الطرد الى خارج قطر الركاب الاجانب الذين ركبوا خفية.

2. المادة 44 من القانون 08-11 المتعلق بشروط دخول الاجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها والتي تنص على

بغض النظر على الاحكام المنصوص عليها في المادتين 30 و 36 أعلاه يعاقب على مخالفة المواد 4 و7و8و9 أعلاه بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة 10000 الى 30000دج.

المادة 175 مكرر 1 من القانون 09-01 المعدل لقانون العقوبات الجزائري التي تنص على

دون الاخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة اشهر او بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية والبحرية والجوية وذلك بانتحال هوية او باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة او من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول (ساوس خيرة عبد الرحمان ،2018 ، ص 103 ،104)

3- **2** . - **التكثيف الأمني:** فنظرا للأثار الأمنية الخطيرة التي تتبع الهجرة الغير الشرعية خصوصاً فيما يتعلق بالتسلل الإرهابي والمهربين فإن الجزائر ركزت جهودها كثيرا على هذا

الجانب من خلال تدعيم حدودها بطاقات بشرية وإمكانيات مادية لتطويقها وحمايها من التسلل إليها أو الخروج منها عن طريق النشر المكثف قوات شرطة الحدود على جميع المنافذ، كما أنشئت المديرية العامة للأمن الوطني والديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى جانب انشاء الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية التي أوكلت لها مهمة البحث والتعرف ومتابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين. (يوسف علي هاشم، بن الطيبي مبارك، 2019، صفحة 345)،كما تعمل السلطات التحكم على في ممرات المهاجرين السريين ومكافحة شبكات الهجرة والاتجار بالبشر، عبر إقامة حواجز في مختلف شبكات الطرقات الحدودية التي يسلكها مهربو المهاجرين، ومصادرة وسائل النقل، وتسليط عقوبات مشددة على ناقلي المهاجرين إلى الجزائر والعام الماضي، كانت السلطات الجزائرية قد أعلنت رسمياً تحرير 93 طفلاً قاصراً من جنسيات أفريقية مختلفة دخلوا الجزائر بطريقة سرية؛ بينهم 60 طفلاً من جنسية نيجيرية، كانوا قيد الاستغلال من قبل شبكات الاتجار بالبشر، تجمع عبرهم المال من طريق التسول في شوارع العاصمة الجزائرية، وقد جنت من ورائهم أموالاً طائلة. (لحباني، 2020)

- الاتفاقات الدولية: وقعت الجزائر على البروتوكول الخاص بتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود والذي اعتمدته الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000 (يوسف علي هاشم، بن الطيبي مبارك، 2019، صفحة 347)،كما تم في سنة 2006 تنظيم اجتماع الجزائر حول الهجرة والتنمية وخرج هذا الاجتماع بمخطط عمل افريقي وتعزيز آليات مكافحة شبكات الاتجار بالبشر وادراج إجراءات قانونية فعالة لمكافحة هذه الظاهرة، دعم دول الساحل والصحراء سياسيا من خلال إعادة الاستقرار إلى هذه الدول التي تعاني انكشافا أمنيا وسياسيا خطيرا من خلال آلية التنسيق وبناء السلم من خلال اعتماد على العمل الدبلوماسي المكثف.
- الترحيل نحو بلدانهم الأصلية: قامت الجزائر في سنة 2020 في إطار مواجهة هذه الظاهرة نحو أراضيها بترحيل 1500 مهاجر سري في إطار الاتفاق الثنائي بين الجزائر والنيجر، كذلك رحّلت العديد من أبناء الجنسيات الأفريقية، الذين ينحدرون من 44 جنسية وإعادتهم إلى بلدانهم، وتفكيك مخيمات وإقامات فوضوية كان يقيم

فيها القادمون من دول الساحل في عدة مدن جزائرية. عمليات الترحيل تمت وفقا للمعايير الدولية، وفي ظل احترام كامل لحقوق المهاجرين يشرف عليها الهلال الأحمر الجزائري والتكفل بالنقل والإطعام والإيواء في مراكز خاصة قبل الترحيل، وكذا إخضاع أطفالهم للتلقيح ومنحهم الألبسة. (لحباني، 2020) مع احتفاظهم بالأموال التي تم جنيها من العمل بالإضافة إلى مساعدتهم عند الوصول إلى بلادهم من أجل الاندماج، وهذا ما يجنّبهم اللجوء من جديد إلى خيار الهجرة غير القانونية.

- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة: خصصت الحكومة الجزائرية 30 مليون دولار لمواجهة التهديدات المتصاعدة لظاهرة الهجرة السرية خلال السنوات المقبلة، بما فيها ترحيل المهاجرين من الجزائر إلى بلدانهم كما كثفت الجزائر من الموارد البشرية خصوصا فيما يتعلق بحرس الحدود.

الخاتمة:

يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية أصبحت اليوم مسألة أمنية وسياسية لها بعد إقليمي ودولي عابر للحدود تتحكم فيه عدة متغيرات تاريخية واقتصادية وسياسية وهذا الجانب خلق عدة نقاشات على مستوى الخبراء الأمنيين في مختلف الحكومات المعنية بما فيها الاتحاد الأوربي الذي يستقبل أعداد كبيرة من المهاجرين مع زيادة النزاعات في كثير من الدول، فلم يعد البعد الاقتصادي والاجتماعي هو الدافع الأساسي والوحيد للهجرة بل أصبح البعد السياسي والأمني والثقافي والحريات الفردية أيضا من بين الأسباب التي تدفع الأفارقة إلى الركوب أمواج الخطر بحثا عن حياة أأمن وأفضل.

فهجرة الأفارقة للجزائر سواء كمركز للعبور نحو الضفة الأخرى أو من أجل الاستقرار سببت عدة مشكلات سياسية حيث أصبح هؤلاء المهاجرون يمثلون ورقة ضغط تستغل من جهات خارجية خصوصا من طرف منظمات حقوق الانسان الدولية.

وللحد من هذه الظاهرة وتداعياتها الخطيرة، نقترح هذه التوصيات:

- مواجهة الفقر والبطالة ومحدودية فرص العمل.
- دعم الأسر والمجتمعات الفقيرة والمهمشة لدورها الفاعل في افراز ضحايا الهجرة غير الشرعية.

- الاهتمام بمواجهة الثقافة التي تدعم الهجرة غير الشرعية من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية.
- تفعيل دور العدالة في التطبيق الصارم للقانون وحماية الضحايا من شبكات التهريب.
- ضرورة عمل حملات إعلامية للتعريف بالأخطار المرتبطة بالظاهرة.
- تفعيل الالتزامات القانونية الدولية التي توجب على أعضاء المجتمع الدولي التعاون فيما بينهم في مجال مجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية
- مجابهة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، بتوزيع عادل للموارد داخل الدول المصدرة للظاهرة وتحقيق الامن.

قائمة المراجع:

- أحمد عبد العزيز الأصغر. (2014). مكافحة الهجرة غير المشروعة . الرياض: دار الحامد للنشر والتوزيع .
- السيد احمد المرجان. (2005). انعكاسات السلبية للجريمة المنظمة في ضوء الدستور و أحكام الشريعة الاسلامية . دار النهضة العربية لنشر والتوزيع . القاهرة
- صالح خليل الصقور. (2009). الهجرة الداخلية . دار الزهران للنشر والتوزيع. عمان
- طارق فتح الله خضر. (2003). قرارات ابعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها . مجلة بحوث الشرطة .
- عبد اللطيف خليفة. (2003). دراسات في سيكولوجية الاغتراب: دار غريب لتوزيع والتشر . قاهرة
- عثمان لحباني. (01 أكتوبر, 2020). الجزائر تُعلن ترحيل مئات المهاجرين الأفارقة إلى بلدانهم. تم الاسترداد من العربي الجديد: www.alaraby.co.uk
- علياء شكري. (2006). دراسات في علم السكان . قاهرة : مطبعة العمرانية .
- محمد رمضان. (2009،). لهجرة السرية في المجتمع الجزائري. (جامعة معسكر، المحرر) مجلة المواقف للدراسات(العدد 4).
- محمد سيدمو. (اكتوبر, 2020). ما تستقبله الجزائر يوميا من المهاجرين يفوق كل ما يدخل أوروبا. تم الاسترداد من الخبر: www.elkhabar.com
- يوسف علي هاشم، بن الطيبي مبارك. (2019). الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8(1).

- ساوس خيرة عبد الرحمان .(يوليو 2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية العدد 10 المجلد 02

تقارير:

- الأمم المتحدة. (2015). تقرير الهجرة الدولية لعام 2015. الأمم المتحدة.
- الاتحاد الدولي للهجرة. (2020). تقرير الهجرة في العالم لعام 2020. UN MIGRATION.
- Azzouz Kerdoun .(2018) .L'IMMIGRATION IRRÉGULIÈRE DANS L'ESPACE EURO- MÉDITERRANÉEN ET LA PROTECTION DES DROITS FONDAMENTAUX .*Revue québécoise de droit international.31* ،
- Maurice Vaïsse (2001.). *Dictionnaire des relations internationales au XXe siècle*